اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٥	١٤٩٠
اليورو	١٨٤٥	١٨٥٥
الجنيه الاسترليني	٢٦٨٠	٢٦٩٠
الدينار الاردني	٢٠٦٥	٢٠٧٥
الدرهم الاماراتي	٤٢٥	٤٣٥
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

الضريبة.. وتحقيق النمو الاقتصادي

بغداد / المدى

يؤكد الدكتور علاء عبد الكريم التميمي استاذ مادة الاقتصاد في جامعة بغداد ضرورة اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بشكل يضمن تقليل التفاوت الكبير حيث يستأثر عدد قليل من افراد المجتمع بالجزء الاكبر من الدخل القومي، الا ان تحقيق هذا الهدف لا يتم الا عن طريق النظام الضريبي حين تفرض الضرائب باسعار تصاعدية، أي تتزايد معدلات الضرائب كلما ارتفع الدخل على ان يعفى اصحاب الدخول المتواضعة اصلاً من الضريبة او يخضعون لمعدلات منخفضة.

والى جانب ضرائب الدخل للسلطات العامة ان تلجأ ايضاً الى ضرائب اخرى بما يضمن عدم استمرار تركيز الثروة في ايدي عدد محدود من الافراد.. وللحصول على معدلات مرتفعة ومنتظمة للنمو الاقتصادي لاي بلد تتدخل الحكومات في هذه الحالة عن طريق تخفيض الضرائب في فترات الكساد وزيادتها في فترات الرخاء.. وخير دليل على ذلك ما لمسناه من توقف فرض الضريبة في فترة الحرب الاخيرة حيث كان السماح للمواطن العراقي اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٣/١/١ لغاية ٢٠٠٤/٤/٣٠ أي ان الفترة المذكورة لم تكن خاضعة للضريبة لظروف الحرب وتداعياتها المعروفة.

الا ان الكثيرين ما زالوا يجهلون كل ما يتعلق بالوعي الضريبي.. لذا بات من الضروري نشر ذلك الوعي وتيسير وسائله وقد كانت لنا هذه الزيارة للهيئة العامة للضرائب كمحاولة للوقوف على هذه الاشكالية المهمة..

الوعي الضريبي

اشار السيد مدير عام الهيئة العامة للضرائب طالب محسن جابر الى: ان عملية نشر الوعي لتأسيس ثقافة ضريبية لدى افراد المجتمع تمر عبر عدة جهات لا يمكن ان يكتب النجاح لمحاولات المؤسسة الضريبية لاقناع المشمولين بمشروعية وقانونية قضية الضريبة لوحدها. لذا نحن بحاجة لجميع الجهود التي تنطلق من البيت والمدرسة والدائرة للمساهمة في تشكيل الوعي الضريبي.

ومن الجهات الاخرى المهمة والمؤثرة وسائل الاعلام والصحافة التي تلعب دوراً كبيراً واساسياً بالنهوض بمستوى الوعي الضريبي لدى افراد المجتمع من خلال ما نمتلكه من ادوات مباشرة لتوجيه وتعميق وعي الفرد ببعض الواجبات التي ينبغي ان يؤديها تجاه بلده عبر الافعال والقناعات ومنها التزام الفرد بالاداء الضريبي عبر تضمين الخطاب الاعلامي فكرة مهمة وهي ان فرض الضريبة ويندرج ضمن التضامن بين افراد المجتمع.

واكد السيد جابر:

اما عن دور الادارة الضريبية في المساهمة في تكوين الوعي الضريبي فقد عبرنا عنه من خلال لقاءاتنا وندواتنا المتواصلة وعلى مدار السنة مع مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص لشرح ومناقشة الدور الذي تؤديه الضريبة وحل المشاكل والمعوقات التي تواجهها تلك المؤسسات والقطاعات مع الضريبة. كما تواصلنا عبر لقاءاتنا الصحفية المستمرة والتلفازية عبر القنوات الفضائية لاطلاع الرأي العام على مختلف الجوانب التي تتعلق بالعمل الضريبي، كذلك قامت الهيئة باصدار مؤلفات ودراسات وبحوث تتعلق بعمل جميع الاقسام الفنية في الهيئة.. وايضاً دراسات اقتصادية عن الخصخصة وغسيل الاموال. وطبع ملصقات جدارية واعلانات حديثة لتوضيح فكرة الضريبة واهميتها بصورة مبسطة لكنها ذات مضامين عالية. وتم استحداث خدمة هاتفية للاجابة على استفسارات المواطنين بخط رقم ٨٨٥٦٩٩٢ فضلاً عن ان الهيئة وفرت موقعها على الانترنت:

iraqtaxcommission@yahoo.com

www.iraqtax.org

للاطلاع على القوانين والتشريعات الضريبية او الاستفسارات التي تتعلق بالشأن الضريبي.

انواع الضرائب

واوضح السيد جابر: ان النظام الضريبي في العراق يقوم على اساس الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.. وتختص الهيئة العامة للضرائب بالنوع الاول من الضرائب، فيما تختص مؤسسات اخرى في الدولة بالنوع الثاني. وتتفرع الضرائب المباشرة الى ضرائب على الدخل وضرائب على رأس المال.. واهم وجه للضرائب هو الدخل، الضريبة على دخل المكلفين المتحقق من الاعمال التجارية والمهن والحرف والمقاولات والاستيراد والتصدير والشركات بالاضافة الى الضرائب المتحققة على رواتب العاملين في الدولة والقطاع العام والمختلط والخاص. وتمثل هذه الشاكلة الجزء الاكبر من الحصيلة الضريبية في العراق.. وتمثل الضريبة على بدلات ايجار العقارات الوجه الآخر للضريبة على الدخل. وتسمى الضريبة على دخل العقار او الضريبة على العقار. وتفرض الضريبة على الدخل بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة (١٩٨٢) المعدل. اما الضريبة على دخل العقار فتفرض بموجب قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة (١٩٥٩) المعدل. اما النوع الآخر من الضرائب المباشرة فيقع على معاملات نقل ملكية العقار ويدفعها البائع استناداً الى القرار رقم (١٢٠) لسنة (٢٠٠٢) اما الضرائب على رأس المال فيوجد نوع معروف منها وهو ضريبة العرصات والتي تفرض على العقارات (قطع الاراضي) الخالية وغير المستغلة استغلالاً اقتصادياً.. وقد دخل النظام الضريبي العراقي في نوع يعتبر حديث العهد به، وهو (ضريبة المبيعات) وهي ضريبة يدفعها زبائن المطاعم والفنادق من الدرجتين الممتازة والاولى كنسبة من قيمة السلع والخدمات التي تقدمها تلك المرافق وبواقع (١٠٪) من قيمة السلعة او الخدمة. وقد فرضت بموجب القرار رقم (٣٦) لسنة (١٩٩٧).

وعن جدوى دفع الضرائب اوضح السيد جابر قائلاً:

يتساءل الكثير من الناس، متخصصين وغير متخصصين عن جدوى دفع الضريبة، او عن الاساس القانوني لفرضها.. والكثير من التساؤلات التي تعبر عن تساؤل اكبر واوسع وهو عن علاقة الفرد بالمجتمع.. فالضريبة هي مبلغ من المال يدفعه الاشخاص الى الدولة عن طريق مؤسسة الضريبة دون ان يحصلوا على مقابل مباشر تحت طائلة الالتزام القانوني (الاجبار) لتحقيق الاهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من وراء جباية الضريبة.. ولا يخفى ان اموال الضرائب تذهب الى الخزينة العامة للدولة، وهذه الخزينة تمول كل اوجه الانفاق العام.. وبالتالي فان وجود اموال وفيرة في الخزينة العامة، يعني وجود امكانية كبيرة لتغطية اوجه الانفاق المتعددة.. وعدا ذلك، فان فكرة الضريبة تقوم على التكافل والتضامن الاجتماعي الذي يقتضي مبادرة القادرين مادياً على تحمل الاعباء العامة بدلاً من غير القادرين.. ومن اجل ذلك، تستوفى الضريبة من القادرين مادياً ولا تستوفى من غير القادرين.. ومن اجل ذلك ايضاً يستطيع الفقراء ادخال ابنائهم في المدارس، والتمتع بالخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة بعد قيام الميسورين بدفع الضريبة ونود ان نشير بهذه المناسبة الى ان البعض يعتقد بعدم جدوى فرض الضريبة في الدول التي توجد فيها موارد ذات حصيلة وفيرة (كالنفط مثلاً) باعتبار ان النفط موجود ويمكن تغطية الانفاق العام منه والواقع ان النفط مورد على وشك النضوب وينبغي ان يعتاد الناس على توفير مورد بديل باسرع وقت، بالاضافة الى ان النفط هو ملك المجتمع ككل فيما تمثل الضريبة احدى الروابط بين الفرد والمجتمع.

الاستثمار واعادة البناء

واختتم حديثه مؤكداً ان العراق يمر في مرحلة صعبة وهو بحاجة الى نهضة شاملة في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. واضاف: وفي ظل تدهور الاوضاع المعروفة التي يعيشها العراق وفي شبه تعطل اغلب مؤسساته ومصانعه وارتفاع نسبة البطالة التي باتت تشكل هاجساً ومشكلة حقيقية لها مخاطرها المخيفة، فان الاستثمار الاجنبي يلعب دوراً مهماً في عجلة التنمية ودفعها الى الامام، لهذا ينبغي علينا تشجيعه والعمل على جذبه، لانه سيساهم في التطور الاقتصادي عبر ما يقدمه من تدفق لرؤوس الاموال وتوفير الخبرات الفنية والمهارات العالية التي نحن بامس الحاجة لها للقيام بنهضة اقتصادية واجتماعية حقيقية، وعلى الدولة ان تعمل بشكل جاد على خلق ظروف موضوعية تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية في القطاعات التي تحددها الدولة والتي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطن. كما يجب على الدولة خلق بيئة مؤاتية للاستثمار الاجنبي وتتخلص من عقد الماضي التي سيطرت ولمدة طويلة على التفكير الاقتصادية في البلد. وبقدر تعلق الامر بالنظام الضريبي في العراق، فان الضريبة لها دور فاعل في جذب الاستثمارات الاجنبية، عبر ما تقدمه من مزايا ومحفزات. فقد تم اجراء عدد من التعديلات على التشريعات الضريبية النافذة بهدف جعل النظام الضريبي اكثر مرونة واكثر انفتاحاً بما يشجع الاستثمارات الاجنبية على خوض تجربة الاستثمار في العراق، آخذين بنظر الاعتبار تحقيق الفائدة المرجوة للطرفين المستثمر والدولة العراقية بشكل متوازن وعادل.

قراءة في مضمون الفائدة المصرفية

عباس ابراهيم البغدادي

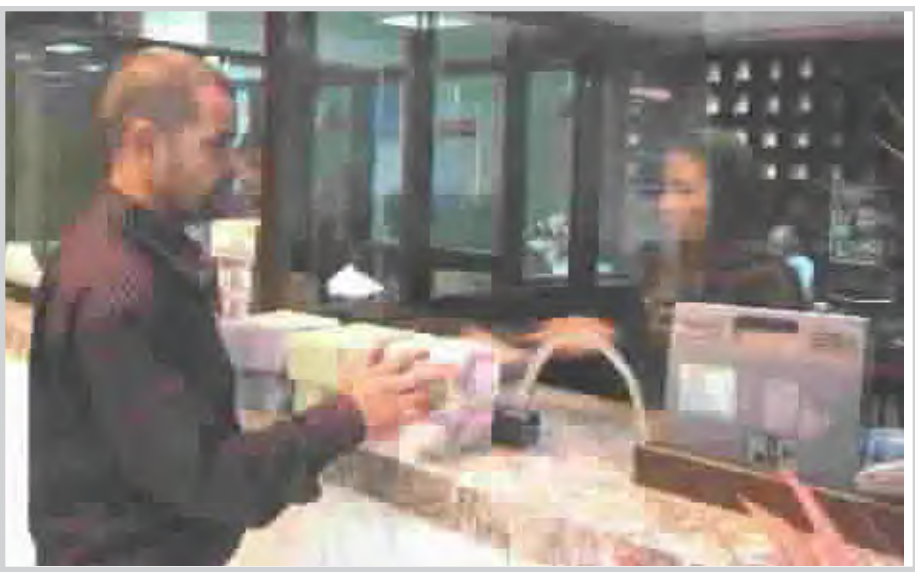

يختلف رأس المال المعاصر عما سبقه فالمصارف التجارية ذات الطبيعة التخصصية ترتبط بالبنوك المركزية المرتبطة اصلاً بالدولة وتعمل وفق توجيهاتها، وهي تفتح الابواب للمدخرين بشتى اصنافهم للاستثمار، وتفسح المجال لرأس المال الوطني بالعمل والنمو. وهذه المصارف بمجموعها لا تملكها فئة قليلة من المجتمع بل تقع في ظل هيمنة البنوك المركزية الوطنية وكما هو الحال في العراق اليوم. المقترض من رجال الاعمال سيضيف الفائدة التي يدفعها الى اسعار منتوجاته وهو امر صحيح ولكن عناصر الانتاج الاخرى لها نصيبها من رفع التكلفة ومنها رأس المال.

الفائدة ليست سبباً رئيسياً في رفع الاسعار، الطلب هو سبب ذلك دائماً. وحتى لو الغيت الفائدة فان الاسعار لن تتوقف عن الارتفاع. لان اسباب ارتفاع السلع هي اسباب اخرى، ونلفت النظر هنا إلى ان وفرة المال كما هو حال الدول النفطية في العالم النامي التي تتصف بضعف امكاناتها البشرية كماً ونوعاً وتنظيماً ووعياً لا تعني ان اسعار السلع والخدمات ستنخفض بسبب توافر المال، بل يحدث العكس حيث لا يقابلها كميات مماثلة من الانتاج فتقل قيمة النقود وترتفع اسعار السلع والخدمات. ولا يتحمل سعر الفائدة اي مسؤولية في ما يسمى بالدورات التجارية واضرارها لان ذلك يرجع الى ثقة وعدم ثقة رجال الاعمال حول المستقبل الاقتصادي ومستوى الارباح المتوقعة واصل ذلك يرجع الى عوامل نفسية وسياسية وتهاجم المصارف كونها تمنح فوائد منخفضة للمودعين يقابلها استيفاء فوائد عالية للمقترضين وهذا الامر يخضع لعدة عوامل منها مستوى النشاط الاقتصادي والطلب على النقود حيث يمكن للبنك ان يفرض فوائد عالية. وبنفس الوقت فهو لا يقلل من الفوائد المدفوعة للمودعين لان ذلك سيدفعهم للاستثمار في قطاع آخر. وفي حالة رغبة المصرف الحصول على ودائع اكبر سيرفع من الفوائد المدفوعة ليحصل على اموال اكثر يمكنه استثمارها لعملية الاقراض وسعر الفائدة التي يحددها المصرف مرهونة بعملية منافسة مع غيره من المصارف قد تدفع فوائد اعلى. هذه الحالة المتنوعة التنافسية بعيدة عن فكرة الربا الاحتكارية المحصورة بقطاع واحد.

اما الاجتهاد الديني فيختلف من مذهب لآخر فهنالك من يصنف اموال المصارف الى اموال (معلومة) كالمصارف الحكومية واموال (غير معلومة) كالمصارف الأهلية ويفضل الأولى على الثانية.

هنالك رأي لا يمانع من استيفاء الفائدة من قبل الزبون على ان يدفع منها جزءاً قد يصل الى النصف لانفاقها في امور خيرية. ومهما تكن نوعية هذه الاجتهادات فهي لاتحرم استيفاء الفائدة على الودائع.

اضف الى ذلك فان البنوك المركزية تسيطر على توجهات المصارف لمصلحة الخدمة العامة. وهي تتدخل لتحديد اسعار الفائدة بهذه النسبة او تلك. ومن غير الصحيح الاعتقاد السائد بان المصارف التجارية تمتلك حرية تحديد اسعار الفائدة المستوفاة والمدفوعة ولو قارنا اسعار الفائدة وما تشكله من ارباح قياساً بنشاطات اقتصادية اخرى ترى انها تقف متخلفة عن نشاطات اقتصادية من نوع مختلف، اضافة الى القيود الضريبية التي تخضع لها وهي تحتمل الكثير من المخاطر، منها القروض خاصة في اوقات الازمات الاقتصادية والكساد الذي قد يسود في السوق التجاري.

حتى الضمانات التي تم فرضها على المقترض تفقد الكثير من قيمتها في مثل هذه الظروف. وحسابات معظم المصارف تشير الى الديون المعدومة والتي لايمكن تحصيلها لاي سبب.

ان المخاطر التي تصيب المودع قليلة بينما مخاطر الاقراض اعلى بكثير. وهذا يفسر الفرق بين الفائدة الممنوحة للمودع والمستوفاة من المقترض.

ولو نظرنا الى البنوك التي تعرف بالاسلامية حيث لا تعتمد الفائدة بل المضاربة والمرابحة والمشاركة، قاصدين الربح في كل الاحوال وهذا لا يتحقق لان الاموال هي حيث الطلب، والمشاركات تحتاج الى فترات طويلة تبقى الاموال فيها تحت تصرف المصرف لتسديد العمليات التجارية. وبهذا لا يمكن لنظام المضاربة ان يوفر احتياجات الاقتصاد المعاصر. كما ان نظام المضاربة لا يضمن تحديد الحصة التي يمكن لصاحب المال ان يطلبها فالأمر متروك لما يتفق عليه صاحب المال ورب العمل. ومما قد يمكن صاحب المال من استغلال رب العمل كلما كان بحاجة الى المال. وفي حالة عدم تحقيق ارباح من المشاركة يعطى رأس المال لصاحبه بينما رب العمل لا يحصل على شيء مقابل جهده. انه نظام يحمل من المساوئ اكثر من الانظمة المصرفية المعاصرة. حين يحدد تطبيق رأس المال مقدماً على اساس المنافسة الحرة والرقابة العامة من البنوك المركزية الوطنية.

أوبك تنفي إضرار أسعار النفط بالنمو العالمي

عمان / الوكالات

قال الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) محمد باركيندو: إن ارتفاع أسعار الطاقة لم يضر بالنمو الاقتصادي العالمي وإن الإمدادات ما زالت جيدة.وأوضح باركيندو خلال مؤتمر الطاقة العربي الثامن المنعقد في العاصمة الأردنية عمان: أن طاقة إنتاج أوبك ستزداد بمقدار خمسة ملايين برميل يوميا من الآن حتى عام ٢٠١٠,

وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط من ٨٤ مليون برميل يوميا إلى ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠١٥, وقد تراجعت أسعار النفط العالمية متأثرة بإعلان وكالة الطاقة الدولية الجمعة الماضية خفض توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط مع إقبال المستثمرين على بيع السلع الأولية خشية تباطؤ النمو الاقتصادي.

أوروبا تأمل إنشاء صندوق لمساعدة الفلسطينيين

بوكسل / رويترز

قال الاتحاد الأوروبي: إنه يأمل في الانتهاء من إنشاء صندوق خاص لنقل المساعدات للفلسطينيين دون المرور بحركة المقاومة الإسلامية (حماس) مع انعقاد القمة الأوروبية في حزيران.

وقالت المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية بينيتا فيريرو فالدنر على هامش اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في بروكسل: إنه سيتم عقد اجتماع قريب على المستوى التقني مع الجهات المانحة الأخرى الأسبوع المقبل أو الذي يليه، مؤكدة أن الأمر سيأخذ عدة أسابيع بسبب تعقيد آلية التأسيس.

وأقرت فيريرو فالدنر ضمنا أن المشكلة الأساسية المطروحة في إنشاء هذا الصندوق هي إذا كان البنك الدولي يوافق على إدارته، الأمر الذي لم يتم البت فيه بسبب تحفظات الأميركيين.

لكنها قالت: إنه رغم موافقة الولايات المتحدة على أن يعمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء هذه الآلية، فإن مساهمتها في الصندوق تبقى مسألة أخرى.

ويعتبر الاتحاد الأوروبي الممول الرئيس للفلسطينيين، حيث يقدم ما مجموعه نصف مليار يورو سنويا منها ٢٥٠ مليونا تدفعها بروكسل والبقية الدول الأعضاء.

الكويت تبحث طرح ٢٠٪ من أسهم مصفاة جديدة

الكويت / ا ف ب

تدرس شركة البترول الوطنية الكويتية طرح ٢٠٪ من أسهم مشروع مصفاة جديدة باستثمارات قدرها ستة مليارات دولار في اكتتاب عام أولي لمستثمرين محليين من القطاع الخاص.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة سامي الرشيد: إن الشركة قد تسمح أيضا للشركات العالمية بالحصول على حصة في مجمع التكرير البالغة طاقته الإنتاجية ٦١٥ ألف برميل يوميا، ومن المقرر إنجازه بحلول عام ٢٠١٠,وقال الرشيد: إن الاكتتاب العام قد تواجهه صعوبات بسبب تراجع سوق الأسهم الكويتية في الآونة الأخيرة وسط تراجع عام في بورصات منطقة الخليج. ومن شأن طرح عام أولي أن يسحب السيولة من بورصة الكويت التي تراجع مؤشرها الرئيسي بما يصل إلى ٢٠٪ في وقت سابق هذا العام بعد صعود مطرد لسنوات عدة.

وأوضح الرشيد: أن المصفاة الجديدة ستعالج بشكل أساسي خامات النفط المتوسطة والثقيلة وسيكون بمقدورها إنتاج حتى ٢٢٥ ألف برميل يوميا من زيت الوقود منخفض الكبريت.